

الديمقراطية الدينية

برعايه: الدكتور محمد باقر خرمشاد

تعريب: شاکر کسرائي و عبدالمهدي بازركان

سرشناسه
عنوان قراردادی
عنوان و نام پدیدآور

مشخصات نشر
مشخصات ظاهری
شابک
وضعیت فهرست نویسی
یادداشت
یادداشت

موضوع
موضوع
موضوع
شناسه افزوده
شناسه افزوده

شناسه افزوده
رده بندی کنگره
رده بندی دیویی
شماره کتابشناسی ملی

همایش مردم سالاری دینی (۱۳۸۲ : تهران)
مردم سالاری دینی، عرس، برگزیده
الدمقراطية الدينية/ بقلم محمدباقر خرمشاد؛ مترجمان شاکر
کسرایی، عبدالمهدی یازرگان؛ (زیرنگار کننده نهاد نمایندگی مقام
معظم رهبری در دانشگاهها، دانشگاه علامه طباطبائی).
تهران: انتشارات بین‌المللی الهدی، ۱۴۱۳ ق= ۲۰۱۲ م. ۱۳۹۱ ص.

۹۷۸-۹۶۴-۴۳۹-۵۸۸-۸

فبا

عربی،

کتاب حاضر ترجمه جلد اول کتاب «مردم سالاری دینی» نعت
عنوان «ماهیت، ابعاد و مسائل مردم سالاری دینی» تألیف
محمدباقر خرمشاد است.

اسلام و دموکراسی .. کنگره‌ها

اسلام و سیاست -- کنگره‌ها

آزادی (اسلام) -- کنگره‌ها

خرمشاد، محمدباقر. ۱۳۲۲ -

نهاد نمایندگی مقام معظم رهبری در دانشگاهها.

دفتر نشر معارف

دانشگاه علامه طباطبائی

۱۳۸۲-۴۲-۵۸۵/۱۴/۲۳۲۰ BP

۲۹۷/۴۸۳۲

۲۷۷۳۹۰۴

الديمقراطية الدينية



مرکز اسنادی و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

تألیف: الدكتور محمدباقر خرمشاد، الدكتور بهرام

نوازي، الدكتور مسعود اخوان كاظمي، الدكتور

احمد واعظي، الدكتور محسن اسماعيلي، الدكتور

علي لاريحاني، الدكتور بهرام اخوان كاظمي،

الدكتور عبدالحميد اكوجانيان

تعريب: شاکر کسرایی و عبدالمهدی یازرگان

مراجعة: شاکر کسرایی

الناشر: مؤسسة الهدى الثقافية والفنية للنشر الدولي

الطبعة: الاولى - ۱۴۳۳ هـ ق ۲۰۱۲ م

عدد النسخ: ۱۰۰۰

ردمک: ۸ - ۵۸۸ - ۴۳۹ - ۹۶۴ - ۹۷۸

تلفن: ۲۲۲۰۶۷۱۴ - ۲۲۲۱۱۳۱۱

فاکس: ۲۲۲۰۶۷۱۳

حقوق الطبع محفوظة للناس

المحتويات

١١	المقدمة (بقلم: الدكتور محمد باقر حرمشاد)
١٧	الديمقراطية الدينية والشوقراطية (بقلم: الدكتور بهرام نوازني)
١٧	المقدمة
١٩	أنواع الحكومات
٢٢	الديمقراطية الدينية
٢٨	النتيجة
٢٩	الهوامش
	مكانة ودور القيادة في الديمقراطية الدينية ومقارنة ذلك بالديمقراطية الغربية
٣١	(بقلم: الدكتور مسعود اخوان كاظمي)
٣١	المقدمة
	القسم الأول: صفات وشروط القائد في الديمقراطية الدينية
٣٣	ومقارنتها بالديمقراطيات الغربية
٣٨	ضرورة الأعلمية والفقاهة والقوة
٣٩	عدالة وتقوى القائد
	القسم الثاني: طرق تعيين القائد في الديمقراطية الدينية
٤٢	ومقارنتها بالديمقراطيات الغربية
٥٢	الرد على «شبهة البعد» في انتخاب القيادة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
	القسم الثالث: صلاحيات القيادة في نظام الديمقراطية الدينية
٥٩	وفي الديمقراطيات الغربية

٦٤	القسم الرابع: الإشراف على القيادة في نظام الديمقراطية الدينية وفي الديمقراطيات الغربية
٧٠	دور و مكانة الشعب في فرض الرقابة على نظام الديمقراطية الدينية
٧٩	نظام الجمهورية الإسلامية
٨١	نتيجة البحث
٨٣	الهوامش
٨٣	الديمقراطية الدينية ومنتقديها (الدكتور احمد واعظي)
٨٥	المقدمة
٨٩	١. نقد عام للحكومة الثلاثية
٩٢	٢. تناقض نموذجية الديمقراطية الدينية
٩٥	٣. التناقض بين الديمقراطية والإسلام
٩٦	٤. الديمقراطية الدينية ومشكلة الحقوق المتساوية
٩٩	٥. عدم قدرة ادارة الفقه
١٠٠	كلمة أخيرة
١٠١	الهوامش
١٠١	الديمقراطية الدينية و مبدأ السيادة الوطنية (يقام: الدكتور محسن اسماعيلي)
١٠٢	الجزء الاول: مبدأ السيادة الوطنية و نظرية سلطة الشعب
١٠٢	في الغرب و الوثائق الدولية
١٠٢	١. السيادة الوطنية: أساس نظرية سلطة الشعب
١٠٥	٢. ظروف و أسس ظهور نظرية سلطة الشعب
١٠٨	٣. أبعاد السيادة الوطنية في نظرية سلطة الشعب
١١٢	الجزء الثاني: مبدأ السيادة الوطنية و نظرية الديمقراطية الدينية في الدستور
١١٢	١. مشروع نظرية الجمهورية الإسلامية و إنسجامه مع مبدأ السيادة الوطنية
١١٦	٢. لمحة تاريخية عن مفهوم السيادة الوطنية في المادة ٥٦ من الدستور
١١٧	(أ) التحليل و السابقة التاريخية
١١٨	(ب) ضرورة طرح هذه المادة
١٢٠	(ج) العلاقة بين السيادة الوطنية و السيادة الإلهية و ولاية الفقيه
١٢٢	الجزء الثالث: دمج السبل الديمقراطية و النظرة العالمية (التوحيدية)
١٢٣	(أ) قبول الديمقراطية كاسلوب لادارة شؤون المجتمع
١٢٥	(ب) الغاء الديمقراطية نوع من النظرة العالمية
١٢٧	الهوامش

١٢٩	الديمقراطية الدينية والعلمانية (بقلم: الدكتور على لاريجاني)
١٣٠	العلمانية ومفهومها في مجال السياسة وعلم الاجتماع
١٣٤	الفكر الديني والعلمانية
١٣٦	الديمقراطية الدينية في الفكر الديني
١٤٣	النتيجة

نظرة إلى الديمقراطية الدينية من زاوية توجيه النقد للديمقراطية الليبرالية

١٤٧	(بقلم: الدكتور بهرام اخوان كاظمي)
١٤٧	المقدمة
١٥٠	نظرة إلى مفهوم و مبادئ الديمقراطية
١٥١	الانتقادات العامة الموجهة للديمقراطية
١٥٢	غموض مضمون و مبادئ الديمقراطية
١٥٤	الإختلاف بين مبدأ الحرية و مبدأ المساواة
١٥٤	مبدأ المساواة في الديمقراطية يعتبر أمراً شكلياً
١٥٥	العقبات أمام المشاركة السياسية المتساوية في الديمقراطية الليبرالية
١٥٥	الانتقادات التي توجه إلى الأنظمة النيابية
١٥٦	التضارب بين الإرادة العامة و الحريات الفردية
١٥٧	التضارب بين أساليب تحقيق الديمقراطية و مبادئ الديمقراطية
١٥٨	مبدأ الفصل بين السلطات في الديمقراطية يعتبر أمراً شكلياً
١٥٩	امكانية الخطأ و عدم صلاحية الغالبية في القرارات السياسية
١٦٠	الديمقراطية و أمكانية ظهور استبداد الغالبية
١٦٠	مخاطر خداع الرأي العام و تغلغله
١٦١	ديمقراطية النخبة عائق أمام المشاركة الحقيقية للشعب
١٦٢	مؤشرات الانحطاط والازمة في الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين
١٦٢	تقديم نهج تطبيقي حول الديمقراطية الدينية
١٦٨	الاستنتاجات
١٧٠	الهوامش

خصائص الديمقراطية الدينية (نقطة تحول في الديمقراطية الدينية)

١٧٣	(بقلم: عبدالحميد آكوجكيان)
١٧٣	المقدمة
١٧٧	الفصل الأول: الفكر الأساس في تحليل الديمقراطية الدينية

١٧٧

١. الإنسان المعاصر

١٨٠

٢. التطور في أسس معرفة الإنسان والكلام

١٨٠

٣. السلطة والسياسة وشرعية الحكومة الدينية

١٨٥

الفصل الثاني: متطلبات الديمقراطية

١٩٢

الفصل الثالث: المنعطف في سلطة الشعب الدينية

٢٠٣

الهوامش

www.ketab.ir

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة الشعب الدينية (مجموعة مقالات و حوارات)

برعاية الدكتور محمد باقر خرمشاد

رغم مرور نحو قرن ونصف القرن على دخول الحداثة الى ايران، الا ان الحديث حول الديمقراطية و سلطة الشعب يتواصل. إن من أهم الابحاث التي طرحت في هذا الصدد، السجال القديم لليرانيين منذ حركة المشروطة (الثورة الدستورية) حتى يومنا هذا بشأن تقليص صلاحيات الحكومة و نقل السيادة الى الشعب. لقد كان السجال بين الأصوليين و المتجديين حول مشاركة الشعب في الحكومة من عدمه من القضايا التي لم تحسم و لم يتم التوصل الى حلول بشأنها. هذا هو السؤال الأساسي لندوة «سلطة الشعب الدينية» التي أقيمت من قبل مؤسسة ممثلة قائد الثورة في الجامعات و التي تم خلالها عرض العشرات من المقالات و التي القى فيها مجموعة من الخبراء و أصحاب الفكر العديد من الخطابات.

قام "مركز تنظيم و ترجمة و نشر المعارف الإسلامية و العلوم الإنسانية" بترجمة "مجموعة كتاب سلطة الشعب الدينية" الى اللغتين العربية و الانجليزية و هي تضم مختارات من مقالات طرحت في الندوة و ذلك في خطوة لتطوير و توسيع التعاليم الإسلامية الحقيقية و فتح باب الحوار حول الثورة الإسلامية و تسجيل حضور فاعل للمفكرين الإسلاميين الإيرانيين في

القضايا الفكرية و الأبحاث و المنتجات العلمية و الثقافية في عالمنا المعاصر. لقد قامت الملحقية الثقافية للجمهورية الاسلامية الإيرانية في موسكو خلال العام الماضي بترجمة هذه المجموعة الى اللغة الروسية، من خلال المجلدات الاربعة التالية:

المجلد الاول: طبيعة و أبعاد و قضايا سلطة الشعب الدينية.
المجلد الثاني: سلطة الشعب الدينية في القرآن الكريم و نهج البلاغة و سورة الإمام علي^(ع).

المجلد الثالث: تجربة سلطة الشعب الدينية و سوابقها التاريخية.
المجلد الرابع: ضم الحوارات التي أجريت في هذا الصدد.
في الختام، نوجه الشكر و التقدير و الأمتنان للاخ الكريم السيد علي نصيري الذي قام بمهمة التنسيق و الرقابة و كذلك الأخوين الكريمين شاهر كسرافي و عبد المهدي بازرگان اللذين قاما مشكورين بترجمة هذه المجموعة.

بهمن اكبري

مدير مركز تنظيم و ترجمة و نشر
المعارف الاسلامية و العلوم الإنسانية

المقدمة (بإسالم: الدكتور محمد باقر خرمشاد)

ما هي الديمقراطية الدينية؟ هذا هو السؤال الأساسي للندوة التي نضع حالياً بين أيديكم مجموعة من المقالات التي طرحت فيها، إن أعضاء الهيئة العلمية للندوة يرون بأن الوصول إلى جواب كامل و جامع لهذا السؤال، يتطلب التفرق إلى أربعة محاور أساسية بشأن هذا البحث: تعريف مفهوم و توضيح الأسس النظرية للديموقراطية و سلطة الشعب الدينية و السوابق التاريخية للديموقراطية الدينية، و الديمقراطية الدينية في النهج التطبيقي و الديمقراطية الدينية في النهج العملي. في المحور الأول نسعى للإطلاع والتعرف على الأسس النظرية و الماهية و الأبعاد و السبل المختلفة للديموقراطية الدينية. وفي المحور الثاني نسعى للإطلاع و التعرف على السوابق التاريخية للديموقراطية الدينية في كافة المجتمعات و منها إيران و ما يفكر به المفكرون الإيرانيون بشأن الديمقراطية الدينية. المقصود من المحور الثالث طرح مجموعة من البحوث بهدف إقامة مقارنة بين الديمقراطية الدينية و كافة الديمقراطية و ذلك في مسعى للتعرف عبر زاوية أخرى على الديمقراطية الدينية. و أخيراً و في المحور الرابع دراسة آليات عمل الديمقراطية الدينية عبر زوايا مختلفة، و إلقاء الضوء على كيفية عمل الديمقراطية الدينية في إيران في مختلف المجالات السياسية و الحكومية.

هناك سلسلة من الضروريات الفكرية و العينية أو النظرية و العملية جعلت التطرق الى ظاهرة الديمقراطية الدينية أمر لا مفر منه. من جهة كانت الثورة الإسلامية الإيرانية قد شهدت تطورات لا نظير لها في تاريخ ايران و العالم. و من جهة أخرى سقطت إحدى القلاع و الأقطاب الفكرية- السياسية في العالم المعاصر أي الاشتراكية و التي كانت تبدو قوية أمام الهجمات الشرسة لليبرالية. بعد هذه الواقعة ظن البعض بأن التاريخ وصل الى نهايته و لا سبيل أمام البشرية سوى (الليبرالية). لكن التطورات التي شهدتها ايران عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و المؤسسات التي بنيت على أساسها، لم تكن الاشتراكية التي كانت على حافة السقوط و الإضمحلال و لم تكن الليبرالية التي كانت تسعى للسير في "نهاية التاريخ" بقامة منتصرة. إن الثورة الإسلامية برزت و ظهرت في واقع "لا شرقية و لا غربية في المفهوم الفكري - السياسي و تواصل حالها حياتها في اطار الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

جاء في دستور الجمهورية الإسلامية:

١. السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الإجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو توظيفه في خدمة فرد أو فئة ما، والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة (المادة ١٥٦).

٢. "يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية ايران الإسلامية بالإعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الإستفتاء العام في الحالات التي نص عليها الدستور" (المادة ٦).

٣. "في جمهورية إيران الإسلامية تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس فيتحملها الناس تجاه بعضهم بعضاً، وتحملها الحكومة تجاه الناس، والناس تجاه الحكومة" (المادة ٨).

٤. "في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير

بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير» (المادة ٥).

٥. «... تعيين القائد يأتي من خلال مجلس خبراء القيادة الذين يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب...» (المادة ١٠٧).

٦. «الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي: الكفاءة العلمية اللازمة لولائه في مختلف أبواب الفقه و العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية و الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الإجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة» (المادة ١٠٩).

٧. «عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقداه أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقده لبعضها منذ البدء، فإنه يعزل عن منصبه» (المادة ١١١).

٨. «... القائد كسائر أفراد الشعب كلهم سواسية أمام القانون» (المادة ١٠٨).
مثل هذا التناغم في الحكومة أمر بديع لا نظير له. إن ما يتم ملاحظته هو قطعا الديمقراطية ولكنها ليست الديمقراطية الليبرالية أو الاشتراكية أو غيرها. في هذه الديمقراطية، يتم الحديث عن حكم الله و ولي العصر و ولاية الأمر و إمامة الأمة و الفقيه العادل و... هذه هي سلطة الشعب الدينية.

في سلطة الشعب الدينية هذه يتم دحان و فضيل الحكومة الجامعة والعقل الجامع على الحكومة الفردية و العقل الفردي و حكومة القانون على الحكومة المستبدة الخارجة عن الأطر القانونية. هنا يشارك الشعب في انتخاب من يحكمونه، و مراقبة سلوكياتهم و أقوالهم و الوعود التي يقطعونها أمر لازم و ضروري و مفيد و يعكس الرقي. في هذا الإجراء الهام، دور الدين في الحكومة و الرقابة و تأطير سلوك القائمين على الحكم و الرعية أمر لازم و ضروري.

إن نموذج الديمقراطية الدينية في إيران لا نظير له في سائر الدول الإسلامية والعالم الإسلامي كالسعودية و الأردن و المغرب و الكويت و... و حتى في مصر و سوريا و تونس و ليبيا و... و لا في الديمقراطيات الغربية مثل بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و الولايات المتحدة و...

إن نموذج الديمقراطية الدينية "مبدأ انتخاب القادة من قبل الشعب

من خلال انتخابات حرة و تنافسية“ (هانتينغتون، موج ٣، الديمقراطية، ص ٨) يتم قبوله و تحدد له قواعد وفقا لأطر الثقافة الإسلامية للمجتمع. الديمقراطية الدينية ليست نظاما حكوميا يستطيع من خلاله الفرد أن يصل الى السلطة أو القيادة من خلال الحظ أو الولادة أو الثروة أو القوة أو الإعتداء أو انتخاب ضيق أو العلم أو الإختبار“ (هانتينغتون، موج ٣، الديمقراطية، ص ٨). في الديمقراطية الدينية يتم انتخاب القادة وفق ضوابط قانونية و من خلال انتخابات تنافسية حرة، يشدد الدين على ضرورة إجراء رقابة على أعمالهم و سلوكهم و يحدد حالات عزلهم و إقصائهم و... في الديمقراطية الدينية حق التصويت يخص الجميع، الترشيح حر، التصويت حر، التصويت غير علني، الانتخابات تجري بصورة سليمة و تكون الأصوات الخارجة من صناديق الاقتراح هي نفسها التي ألقاها المقترعون و...

لا يمكن أن نتوقع بأن الديمقراطية الدينية كالديمقراطية الليبرالية أو أي نوع آخر من الديمقراطيات، ذلك لأنها ليست كالأخرى: إنهما ديمقراطيتان ولكن مختلفتين. في الديمقراطية الدينية، تجري سلطة الشعب "وفقا لطريقة العمل" (هانتينغتون، موج ٣، الديمقراطية، ص ٨) بأسلوب و طريقة مقبولة تمت تجربتها في الحكومة ولكن وفقا للثقافة المحلية الإيرانية: اليوم يمكن القول بأن الجزء الأعظم من الثقافة الإيرانية متأثرة بالإسلام و بالمذهب الشيعي. و هذا الإسلام و المذهب الشيعي بالصورة التي نراها اليوم في القانون و السياسة و الحكومة تأثر و اندمج بالسبل الديمقراطية في الحكومة و بات نموذجا جديدا يعرف بالديمقراطية الدينية. الديمقراطية في إيران و في أي مجتمع إسلامي آخر لا يمكن تصوره بعيدا عن الدين، لو تقرر أن تأتي الديمقراطية الى الدول الإسلامية و أن تكون أساسا للحكم فيها، فيجب أن تكون بالتأكيد دينية، و في غير ذلك ستكون كما نشاهده حاليا في العالم الاسلامي. لا يمكن للديمقراطية في العالم الاسلامي أن تنكر هذه الحقيقة، فكيف عساها أن تعتبر الدين عنصرا مضايقا يجب التخلي عنه. قد تشكل المسيحية عنصرا مضايقا للديمقراطية في أوروبا و الغرب و لذلك تم التخلي عنها، ولكن الإسلام ليس كذلك. إن التجارب السابقة في المجتمعات

الاسلامية تظهر بأن أي إجراء تم إتخاذه لحذف الإسلام عن الحياة العامة و الإجتماعية و الثقافية و السياسية للإنسان كانت نتيجة الفشل. فتجربة ما تم تجربته أمر خاطئ و يتعارض مع العقل و المنطق الإنساني، حتى لو كان يخدم مصالح القوى الليبرالية الغربية أحياناً.

من هذا المنطلق، فإن الديمقراطية الدينية هي السبيل للحاضر و المستقبل في المجالين السياسي و الحكومي في العالم الإسلامي. من جانب آخر، نقول و نؤكد هذه الرسالة لبعض المتدينين بأن الحكومة في الإسلام لا يمكن أن تكون بعيدة عن سلطة الشعب، كما نوضح للذين يعتقدون بسلطة الشعب بأن العالم الإسلامي لا يمكن أن يتعد عن الدين. هذه المجموعة من المقالات تسعى الى لقاء الضوء بدقة و عمق على موضوع "الديموقراطية الدينية". مجموعة المقالات التي تم قبولها في الندوة الأولى حول الديمقراطية الدينية تتمحور حول ثلاثة محاور أساسية، يتم تقديمها في ثلاثة مجلدات منفصلة:

١. المجلد الأول: مضمون و كنه و أبعاد و قضايا الديمقراطية الدينية
٢. المجلد الثاني: الديمقراطية الدينية في القرآن الكريم و نهج البلاغة و سيرة الإمام علي^(ع)

٣. المجلد الثالث: السوابق التاريخية و تجربة الديمقراطية الدينية

محمد باقر خرمشاد
الأمين العلمي للندوة
ربيع عام ٢٠٠٥